

Royaume du Maroc
Le Chef du Gouvernement

MINISTRE DE LA FONCTION PUBLIQUE
ET DE LA MODERNISATION
DE L'ADMINISTRATION

ⵜⴰⴳⵍⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵖⴻⵔⴼⴰⵏⵜ
ⵏ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ

Direction de la Modernisation
de l'Administration



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وزارة الوظيفة العمومية
وتحديث الإدارة

ⵜⴰⴳⵍⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵖⴻⵔⴼⴰⵏⵜ
ⵏ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ

مديرية تحديث
الإدارة

المفتشيات العامة للوزارات على ضوء المرسوم رقم
2.11.112

ابراهيم لبيب

محاوَر العَرَض

- الإطَار العام للمرسوم
- السِيَاق الخَاص بالمفتشِيَاة العَامَة
- أَهْدَاف المرسوم
- مضمون المرسوم
- تطبِيق المرسوم

الإطار العام للمرسوم

- ضرورة مواصلة جهود التحديث ومواكبة الإدارة لما يطرأ على محيطها من تغيرات

إعادة تنظيم الإدارة (الهيكل والوظائف) : ورش أساسي من أوراق التحديث خصوصاً بعد اعتماد نص خاص بقواعد تنظيم القطاعات الوزارية ومأسسة لجنة وزارية لهذا الغرض

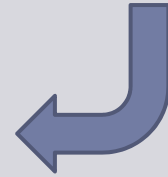
- مطلب الحكامة الجيدة كآلية لتعزيز دولة القانون وكرافعة لتحقيق التنمية الشاملة

- دسترة هيئات تعنى بالحكامة
- الترسخ الدستوري لمبادئ الحكامة الجيدة
- ضرورة التعاون والتنسيق بين الفاعلين في مجال الحكامة

السياق الخاص بالمفتشيات العامة

- غياب إطار قانوني يلائم أهمية المفتشيات العامة للوزارات داخل المنظومة الإدارية
- قصور على مستوى الموارد الموضوعية رهن إشارة المفتشيات
- عدم وضوح الاختصاصات الموكولة إليها بكيفية دقيقة حيث يبقى دورها منحصرا في مهام التفتيش التقليدية

المرسوم رقم 2.11.112 بشأن المفتشيات العامة للوزارات



أهداف المرسوم

- تقويم وتجاوز القصور الناجم عن عدم وضوح الاختصاصات الموكولة للمفتشيات العامة للوزارات،
- تمكين المفتشيات العامة للوزارات من الوسائل والموارد لتتطلع بمهامها على الوجه المرغوب
- مواكبة التوجه الحالي في مجال مراقبة التدبير الإداري و المالي للإدارات العمومية عبر إدراج آليات التدقيق و المراقبة و التقييم، و تدخل هيآت متعددة عن طريق الشراكة و التعاون بغية تحقيق حكمة إدارية جيدة

مضمون المرسوم

اختصاصات المفتشيات العامة للوزارة

وضع هذا المرسوم المفتشية العامة للوزارة تحت السلطة المباشرة للوزير وأوكل تسييرها إلى مفتش عام و أناط بها اختصاصات متعددة صنفها ضمن ثلاث مجالات:

مجالات التفتيش والمراقبة

- السهر على سلامة تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية
- حسن تدبير الأموال العمومية وإجراء المراقبات المتعلقة بإيرام وتنفيذ الصفقات العمومية
- التحري في الشكايات والتظلمات وتدعيم الأخلاقيات لاسيما بالكشف عن حالات تضارب المصالح عند الموظفين،
- وتتبع التوصيات المثبتة في تقارير المحاكم المالية والمفتشية العامة للمالية والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

مضمون المرسوم

مجال التدقيق والتقييم

- القيام بعمليات التدقيق وتقديم الاقتراحات لتحسين المردودية والفعالية
- التدقيق في مسك سجلات جرد العقارات والمعدات والمخازن
- تقييم نتائج أنشطة المصالح المركزية واللامركزية للوزارة،
- تقديم الاستشارة المطلوبة في هذا المجال.

مضمون المرسوم

مجال العلاقة مع
مؤسسة الوسيط

•التتبع والبت في الشكايات والتظلمات الواردة من مؤسسة الوسيط مع الإجابة عنها وتتبع القرارات والإجراءات الإدارية المتخذة بشأنها

•اقتراح كل تدبير كفيل بتفادي تظلمات المواطنين

•مسك وضبط قاعدة للمعطيات تخص الشكايات والتظلمات والتدابير المتخذة بشأنها

مضمون المرسوم

سير المفتشيات العامة للوزارة

- مزاولة المهام في إطار برنامج سنوي يقرره الوزير باقتراح من المفتش العام أو مأموريات طارئة بأمر من الوزير إن اقتضى الحال
- إضفاء طابع السرية على المعلومات والوثائق التي يطلع عليها المفتش العام والموظفين المكلفين بالتفتيش في إطار القيام بأعمالهم
- تفصيل لأنواع التقارير التي يعدها المفتش العام مع تحديد موضوع كل تقرير والجهة التي يحال عليها أو يرفع إليها
- تحديد شروط تعيين المفتش العام وتحديد نظام التعويضات عن المهام الذي يخضع له
- تحديد شروط وكيفية تعيين الموظفين المكلفين بمهام التفتيش مع حصر العدد الأقصى بخصوص التعويض عن المهام في حدود (10) رؤساء مصالح و(4) رؤساء أقسام

تطبيق المرسوم

منشور لرئيس الحكومة

□ بتاريخ 25 غشت 2011 تحت رقم 8/2011

▶ **مطالبة أعضاء الحكومة بإيلاء الاهتمام البالغ ووافر العناية لتفعيل مقتضيات المرسوم، ومنح المفتشيات العامة للوزارات الوسائل الكفيلة للاضطلاع بمهامها على الوجه المطلوب اعتبارا لكونها أداة أساسية للمراقبة الداخلية ولدورها في تعزيز الحكامة الجيدة وتخليق المرفق العام.**

تطبيق المرسوم

القرارات المتعلقة بتحديد أعداد الموظفين المكلفين بمهام التفتيش:

- تفعيل المادة السابعة من المرسوم لتوفير وتحفيز الأطر المكلفة بمجال التفتيش
- وضع معايير موضوعية وتوافقية لدراسة هذه القرارات وتحديد عدد المستفيدين من التعويضات في تناسب مع حجم القطاع المعني
- دراسة ونشر القرارات المتعلقة بتحديد أعداد الموظفين المكلفين بمهام التفتيش ل (11) قطاع بالإضافة إلى ثلاثة قرارات في طور التسجيل والنشر

تطبيق المرسوم

| عدد الموظفين المكلفين بمهام التفتيش (قسم - مصلحة) | القطاعات |
|--|--|
| 10 - 4 | التجهيز والنقل واللوجستيك |
| 10 - 4 | الصحة |
| 4 - 2 | الاتصال |
| 5 - 2 | الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة |
| 6 - 3 | المندوبية السامية للتخطيط |
| 10 - 4 | الزراعة والصيد البحري-قطاع الفلاحة |
| 7 - 3 | الثقافة |
| 7 - 3 | الطاقة والمعادن والماء والبيئة |
| 7 - 3 | التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر |
| 7 - 3 | المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر |
| 7 - 3 | المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج |
| 2 - 1 | التجارة الخارجية |
| 7- 3 | الزراعة والصيد البحري _ قطاع الفلاحة |
| 6 - 2 | التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية |